الأجناد ودورهم في كتابة تاريخ مصر

خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي[128]

لا تزال المدرسة التاريخية المصرية في العصر العثماني قادرة على إمداد البحث العلمي المعاصر بالمزيد من المؤلفات؛ فقد ظهرت خلال العقود الماضية مجموعة من كتب التاريخ التي تم تدوينها خلال الفترة الممتدة منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر دون انقطاع، إلا أن يد البحث والتحقيق قد طالت مصادر حقب دون غيرها؛ حيث يمكن ملاحظة اهتمام أغلب الباحثين بمصادر مخطوطات النصف الأول من القرن السابع عشر كمؤلفات الإسحاقي والغمري وابن أبي السرور،[129] ومن ثم الاهتمام بنتاج مؤرخي القرن

---

[128] نشرت هذه الدراسة في: **مجلة مركز الدراسات الإنسانية وخدمة البيئة بكلية الآداب**، جامعة بنها، العدد (12)، يناير 2005.

[129] ذكرت ليلى عبد اللطيف من مؤلفات هذه الفترة: محمد بن عبد المعطي الإسحاقي، **لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، القاهرة 1897 (يتوقف عند أحداث سنة 1032هـ/1623م، وتستمر تتمة الكتاب حتى أحداث سنة 1071هـ/1660م). ومؤلفات محمد بن أبي السرور مثل: **الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة**، و**النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية**، و**عيون الأخبار ونزهة الأبصار**، و**كشف الكربة في رفع الطلبة**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، العدد 33، سنة 1976 (تتوقف أعمال ابن أبي السرور عند أحداث سنة 1062هـ/1652م)، أما كتاب الغمري **ذاكرة الإعلام**، فإنه يتوقف عند أحداث سنة 1040هـ/1630م. انظر ليلى عبد اللطيف، **دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني**، مكتبة الخانجي، القاهرة 1980، ص. 18.

الثامن عشر كالملواني وأحمد شلبي والشاذلي والدمرداش،[130] مع غياب واضح للدراسات العلمية حول مصادر النصف الثاني من القرن السابع عشر، مما دفع بالكثير من الباحثين للتساؤل عن مصداقية ما كتبه مؤرخو القرن الثامن عشر عن الحقبة السابقة لهم والتي لم يكونوا شاهدين على أحداثها. فقد أثار دانييل كريسليوس، على سبيل المثال، عدة تساؤلات حول مصادر الجبرتي فيما كتبه عن أحداث يعود تاريخها إلى عام 1688م دون أن يحيلها إلى مصدرها، باستثناء إشارات مقتضبة إلى كتاب **أوضح الإشارات** و"بعض كتب الأجناد" التي لم يذكر مصنفيها، وقد حاول كريسيليوس تتبع ما ورد في مقدمة الجبرتي بالمقارنة مع **الدرة المصانة**، إلا أنه لاحظ وجود فروقات يصعب الادعاء معها بأنها كانت المصدر الأساسي بالنسبة للجبرتي فيما كتبه عن أحداث السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر الميلادي. وبناء على ذلك فقد استنتج كريسليوس بأن الجبرتي لا بد وأنه قد رجع إلى عدد آخر من المصادر اللازمة لكتابه قبل أن يشرع في كتابة تاريخه الفريد، ودعا إلى المزيد من البحث في المخطوطات العربية المبكرة للكشف عن المصادر التي أخذ الجبرتي منها روايته للفترة التي تبدأ منذ عام 1688م.[131] ولدى التحقق من المخطوطات العربية التي دونت أحداث النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي يمكن القول بأن مدرسة العلماء قد أسهمت في توفير مادة مهمة وبالأخص منها ما صنفه

---

[130] يوسف الملواني، **تحفة الأحباب بمن ملك مصر القاهرة من الملوك والنواب**، مخطوط رقم 5623 تاريخ، دار الكتب المصرية، القاهرة، وقد قام بتحقيقها إبراهيم يونس محمد، وحصل بها على درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة الاسكندرية سنة 1981، ثم قام عبد الرحيم عبد الرحم عبد الرحيم بتحقيقها ونشرها فيما بعد (يتوقف المؤلف عند أحداث سنة 1136هـ/1723م). أحمد شلبي بن عبد الغني، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة 1978 (يتوقف المؤلف عند أحداث سنة 1150هـ/1737م).). مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع حسن آغا عزبان الدمرداشي، **تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة**، تحيق صلاح أحمد هريدي، دار الكتاب والوثائق القومية، القاهرة سنة 2002، وقد نشرت الطبعة الأولى من الكتاب في الاسكندرية سنة 1989، (يتوقف المؤلف عند أحداث سنة 1153هـ/1741م). أحمد الدمرداش، **الدرة المصانة في أخبار الكنانة**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1989 (يتوقف المؤلف عند أحداث سنة 1165هـ/1751م).

[131] D. Crecelius; (ed.) **Eighteenth Century Egypt: An Account of Arabic Manuscript Sources**, Los Angeles, 1990. p. 5.

شلبي والملواني والصوالحي،[132] كما أن مدرسة التراجم متمثلة في الجبرتي والمرادي[133] قد تعرضت لأهم شخصيات تلك الفترة الحاسمة في تاريخ مصر العثمانية، إلا أن جميع هذه المؤلفات قد دونت أحداث حقب تاريخية لم يعاصرها مصنفوها، ولا بد وأنهم جميعاً قد رجعوا إلى مصادر سابقة لهم دون الإشارة لها.

وفي الوقت الذي تحدثت فيه العديد من هذه المصادر عن "مجموعة من كتب الأجناد" التي دونت أحداث النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، فإن البحث العلمي قد ارتكز بصورة أساسية على مجموعة الدمرداش دون الاهتمام بمصادر الأجناد الأخرى، والتي لا تزال بعيدة عن اهتمام الباحثين والمحققين، ولا شك في أن إلقاء الضوء على بعض هذه المصادر سيساعد في تقديم إجابات على العديد من التساؤلات حول المادة التي استقى منها مؤرخو القرن الثامن عشر معلوماتهم عن الأحداث التي وقعت خلال القرن السابع عشر والتي سبقت وجودهم، ويمكن اختيار مصدرين مهمين من مصادر الأجناد لهذه الفترة على سبيل المثال، وهما:

أ- علي بن رضوان، **زبدة اختصار تاريخ ملوك مصر المحروسة،** والذي يؤرخ لأحداث مصر منذ خضوعها للحكم العثماني سنة 922هـ/1516م، ويتوقف عند أحداث سنة 1113هـ/ 1701م.

ب- محمد بن محمود، **تاريخ وقعة الضرب،**[134] والذي يؤرخ لأحداث مصر منذ أحداث سنة 1076هـ/1665م، ويتوقف عند أحداث سنة 1113هـ/1701م.

ففي الحين الذي تستهل فيه مجموعة الدمرداش بأحداث سنة 1099هـ/1687م، نلاحظ بأن هذين المصدرين يبدآن في فترة سابقة لها، وهما بالتالي أشمل في تغطية أحداث النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، ومن جهة أخرى فإن مصنف **الدرة المصانة،** على سبيل المثال، قد وقع في العديد من الأخطاء

---

[132] إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي الحنبلي، **تراجم الصواعق في واقعة الصناجق،** تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1986.

[133] عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار،** القاهرة 1904. محمد خليل المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر،** طبعت المجلدات الثلاثة الأولى من الكتاب في اسطنبول سنة 1873، ثم طبع المجلد الرابع في القاهرة سنة 1883.

[134] الظرب أو الزرب: جمع زربة التركية، وتعني العصاة من العسكر. انظر تعليق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم في هامش ص 162، من أحمد شلبي، **أوضح الإشارات،** مصدر سابق.

والتناقضات في مقدمة كتابه، مما يدفعنا للتساؤل حول إمكانية أن يكون أحمد الدمرداش قد كان بالفعل معاصراً للمرحلة المبكرة من كتابه، أو أنه ربما اعتمد – مثل غيره - من مؤرخي القرن الثامن عشر على من سبقهم من الأجناد الذين دونوا أحداث الفترة الممتدة منذ عام 1650 حتى السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر.
ويجدر التنبيه إلى أن تصنيف مخطوطي **زبدة الاختصار** و**تاريخ محمد بن محمود** ضمن مدرسة "الأجناد" لا يعني بالضرورة أن المؤلفان كانا من المنتمين إلى الحامية العثمانية، وإنما يعني ذلك أن المخطوطين أقرب إلى المدرسة التاريخية التي اصطلح على تسميتها بمدرسة "الأجناد" من مدرسة "التراجم" ومدرسة "العلماء"، فليس لدينا أي دليل على أن المصنفين كانا من أفراد إحدى الفرق العسكرية، ولم يتركا بدورهما أي معلومة يمكن أن تساعد في معرفة أصولهما. وقد تم تصنيفهم ضمن مدرسة الأجناد بالاعتماد على التقسيمات التي حددها محمد أنيس في كتابه: **مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني**، حيث قسم مؤرخي مصر في العصر العثماني إلى ثلاثة أقسام:

1- مجموعة المؤرخين العلماء؛ ومنهم ابن إياس وأحمد شلبي وابن أبي السرور والملواني وغيرهم.

2- مدرسة التراجم التي ينتمي إليها المحبي والمرادي والجبرتي.

3- مدرسة الأجناد التي ينتمي إليها أحمد بن زنبل والدمرداش.

وقد أشار أنيس إلى أن مدرسة الأجناد: " تبتعد كثيراً عن مدرسة العلماء في فهمها للتاريخ أو طريقة كتابها، فهي تفتقر إلى أية خطة في البحث والكتابة وأميل إلى طريقة الكتابة الشعبية وإن قدمت مادة تاريخية فريدة في أهميتها، ويمثل هذه المدرسة ابن زنبل وأحمد الدمرداشي".[135] ولا يبتعد علي بن رضوان ومحمد بن محمود كثيراً عن المعايير التي وضعها أنيس لمدرسة الأجناد، حيث تتسم كتابتهما بضعف اللغة وركاكة العبارة وكثرة الأخطاء الإملائية بالإضافة إلى استخدام اللهجة المحلية، مما يترك لدى القارئ انطباعاً بأن المؤلفين لم يكونا على درجة عالية من الثقافة بحيث يمكن نسبتهما إلى مدرسة العلماء، ولا يمكن كذلك نسبتهما إلى مدرسة التراجم، لأنهما لم يبديا اهتماماً كبيراً بالترجمة لأهل ذلك العصر. ومما يساعد على نسبة المخطوطين إلى مدرسة الأجناد هو ما يظهر فيهما من ميل نحو سرد الأحداث من وجهة نظر السلطة السياسية في القلعة، وعدم وجود إشارات واضحة لقيام

---

[135] محمد أنيس، **مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني**، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة 1962، ص 18.

المؤلفين بالتواصل مباشرة مع المجتمع المصري أو محاولة نقل وجهات نظر أخرى غير منظور السلطة السياسية التي تهيمن بصورة واضحة على المخطوطين في تناولهما لأحداث النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، ويمكن تفصيل أهمية هذين المخطوطين فيما يلي:

أ- علي بن رضوان، زبدة اختصار تاريخ ملوك مصر المحروسة (922-1113هـ/1516-1701م)

تقع النسخة الوحيدة التي عثر عليها من هذا المخطوط في مكتبة المتحف البريطاني تحت تصنيف (Add. 9972)، وتتكون من 43 ورقة (86 صفحة، حجم الصفحة الواحدة: 29.5 سم ×10 سم)، ويتراوح عدد أسطر الصفحة الواحدة ما بين 40 إلى 50 سطراً. كما يوجد بمكتبة جامعة شيكاغو نسخة مصورة عن المخطوط تم الحصول عليها من المتحف البريطاني، وتقع تحت رمز (DT.95).

وتغطي **زبدة الاختصار** الفترة الزمنية ابتداء من عام 922هـ/1516م حتى عام 1113هـ/1701م، حيث يعتمد فيها المؤلف نظام التأريخ الحولي، فيذكر أهم الأحداث التي وقعت في كل سنة، كما يتخذ من تعاقب سلاطين آل عثمان ومن تولى في عهد كل واحد منهم منصب الباشوية بمصر فواصل رئيسة بين المراحل التاريخية. ويمكن تقسيم مادة المخطوط إلى قسمين رئيسين:

- القسم الأول، ويتناول الفترة: 922- 1058هـ/ 1516- 1648م، بصيغة مختصرة لا تتجاوز أحد عشر صفحة، وتتسم المعلومات الواردة فيها بالإيجاز، حيث يقتصر الكاتب فيها على ذكر باشوات مصر خلال حكم السلاطين ابتداء من السلطان سليم الأول وحتى خلع السلطان إبراهيم الأول سنة 1058هـ/1648م.

- القسم الثاني، ويتناول الفترة: 1058- 1113هـ/ 1648- 1701م، والتي تبدأ من تولي السلطان محمد الرابع سدة الحكم وتستمر حتى السنوات الأخيرة من عهد السلطان مصطفى الثاني (1106هـ- 1115هـ/ 1695م - 1703م)، وتتسم المعلومات الواردة فيه بالدقة، وذكر تفاصيل ينفرد المخطوط بها عن جميع المصادر الأخرى من حيث نوعيتها وطريقة سردها، ويبدأ هذا القسم من نهاية الصفحة الحادية عشر ويستمر حتى نهاية الصفحة الثانية والثمانين من المخطوط.

ولم يرد في كتب التراجم ومعاجم المؤلفين أي ذكر لمصنف المخطوط: علي بن رضوان، الذي لم يذكر أي معلومات عن نفسه أو عن أسرته، ولم يورد في مطلع الكتاب سوى اسمه واسم أبيه، بقوله: "سوده المذنب العبد الحقير علي بن رضوان رحمة الله عليهم وعلى أموات المسلمين ولمن دعا لهم برحمة آمين يا رب

العالمين".[136] فالمصنف لا يحاول الترجمة لنفسه أو ذكر سبب إقدامه على كتابة تاريخ مصر، ولذلك فإن الطريقة الوحيدة لتقصي بعض المعلومات عنه هي الرجوع إلى المخطوط نفسه، ومحاولة الوصول إلى بعض المعلومات عنه من خلال الاستئناس بالقرائن المتوفرة في ثنايا المخطوط، حيث يمكن الاستنتاج بأن المؤلف كان متواجداً بمصر خلال الفترة 1058- 1113هـ/1648-1701م، وذلك من خلال التفاصيل التي يوردها، فضلاً عن الإشارة إلى معاصرته لها، ويمكن للقارئ أن يمر بالعديد من العبارات التي يستشف منها معاصرة المصنف لأحداثها، ومن ذلك على سبيل المثال، حديثه عن استحداث ضريبة جديدة على أراضي الالتزام سنة 1664، حيث يذكر المصنف أن هذه الضريبة: **"مظلمة باقية إلى الآن** تسمى خدمة شاويش آغا".[137] ولدى الحديث عن وفاة أحد أمراء المماليك في جزيرة كريت، يشير المصنف إلى أن السلطة العثمانية قد اهتمت بقبره فجعلت منه مزاراً يرتاده الناس حتى تاريخه، قائلاً: **"وإلى الآن يتبركوا بقبره"**.[138] أما الأحداث التي لم يكن شاهداً عليها فإنه يسندها إلى مصدرها؛ فعندما تفشى وباء الطاعون بمصر ومات عدد كبير من الناس، ثم أعقبه غلاء الأسعار سنة 1695، نقل المصنف بعض صور معاناة مجتمع القاهرة ثم عرج للحديث عن الأقاليم والتي لم يكن شاهداً على ما وقع فيها فتحدث عن الحالة هنالك حسب ما نقل إليه، قائلاً: **"حتى إنني أخبرت ممن أثق به من الرجال** أنه رأى بمدينة الفيوم ناس أكلوا أولادهم وناس باعوا أولادهم بالقوت"،[139] ثم يعرج للحديث عن الإجراءات التي اتخذها الباشا تجاه تفشي الموتى بقوله:

" ومن محاسنه أنه لما حصل عقب ذلك فناء عظيم الذي لم يسمع بمثله إلا في أيام زمن مقصود باشا، أمر أمين بيت المال بأن يكفن كل ميت كان فقيراً أو غنياً أو غريباً، يأتي به إلى مغسل السلطان من بيت ماله، فاستمر يكفن ويجهز ويدفن حتى انقضاء الفناء، **وأخبرني أمين بيت المال** بأنه ضبط ثمن الاكفان فكانت عشرين كيسا".[140]

---

[136] علي بن رضوان، **زبدة اختصار تاريخ مصر المحروسة**، مكتبة المتحف البريطاني، رقم (Add. 9972)، الصفحة الأولى.

[137] المصدر نفسه، ص 31.

[138] المصدر نفسه، ص 31.

[139] المصدر نفسه، ص 61.

[140] المصدر نفسه، ص 61. والجدير بالذكر أن الكيس يساوي: 25.000 بارة، وتسمى البارة كذلك "نصف فضة"، وهي أصغر عملة فضية كانت متداولة آنذاك.

ويستنتج كذلك من مادة المخطوط أن المؤلف إما أنه كان ينتمي إلى السلطة السياسية في القاهرة، أو أنه كان على صلة وثيقة برجال السلطة آنذاك، وذلك من خلال عدة إشارات، منها: نقله عن أمين بيت المال مجمل تكاليف تجهيز الموتى إثر الوباء الذي تفشى سنة 1695، وكذلك إيراده لبعض المعلومات التي حصل عليها من الجند الذين شاركوا في حملة عبد الرحمن آغا ضد العربان، حيث نقل عنهم عدد من قتل في تلك الأحدث في منطقة الفيوم سنة 1696، كما استطاع من خلال اتصاله ببعض الجهات الرسمية أن يحصل على تفصيل العرض الذي أرسله أهل مصر إلى السلطة المركزية باسطنبول ضد إسماعيل باشا سنة 1697.[141]

وبالرغم من أن المخطوط يتخذ من تعاقب سلاطين آل عثمان، ومن تولى في فترة كل واحد منهم منصب الباشوية بمصر فواصل لمادة المخطوط، إلا أن التقسيم الأبرز في الكتاب هو ذكر الأحداث التي وقعت في مصر حسب ترتيبها الزمني، باستخدام التقويم الهجري مع إشارات متعددة للأشهر القبطية، ولذلك فإنه يمكن تصنيف **زبدة الاختصار** ضمن كتب التاريخ التي تعرف بـ:"الحوليات"، لأن جميع الأحداث الواردة فيه قد ذكرت حسب سنة وقوعها، ويكثر المصنف من استخدام العبارات التي يجدها القارئ في كتب الحوليات، مثل: "وفي تاريخه"، "وفي أيامه"، وغيرها من العبارات التي تتخذ من أيام التقويم الهجري أساساً لتطور الأحداث، بدلاً من طرحها على أسس أبجدية أو موضوعية.

والحقيقة هي أن **زبدة الاختصار** ليست غريبة عن البحث العلمي؛ فقد أشار إليها المؤرخ البريطاني بيتر هولت في عدة بحوث، واعتمد عليها بصفة أساسية في كتاباته التي بدأت ظهرت في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين يقبع هذا المخطوط في خزائن مكتبة المتحف البريطاني بعيداً عن متناول الباحثين المصريين بالرغم مما يحتوي عليه من مادة تاريخية مهمة.[142] وقد اعتمد هولت على هذا المخطوط في بحثه عن كوشك محمد، حيث وجد فيه مادة تفوق أي مصدر آخر من حيث الدقة والتفصيل في سرد الأحداث الخاصة بأوجاق الانكشارية وما

---

[141] المصدر نفسه، ص.ص 66 و72.

[142] P.M Holt; '*Ottoman Egypt (1517-1798): an Account of Arabic Historical Sources*.' In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt**, London, 1968, p.p. 3-12.

وقع فيها من فتن خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر الميلادي.[143] وفي سنة 1968 نشر هولت بحثاً عن أهم مصادر تاريخ مصر العثمانية وأشار فيه إلى أن **زبدة الاختصار**: "تعد مصدراً قيماً في تاريخ مصر خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر"،[144] وبالمقارنة مع المصادر الأخرى استنتج هولت بأن المادة الموجودة في المخطوط تعد مدونات يومية لشخص معاصر مما يجعله مصدراً مستقلاً عن غيره من الكتابات التاريخية التي تناولت تلك الفترة، والتي يغلب الظن على أنها قد استفادت منه في تدوين أحداثها، فبالرغم من سرد **زبدة الاختصار** للكثير من الأحداث التاريخية التي تناولتها المصادر الأخرى، إلا أن مادة الزبدة تتميز عن غيرها بإضافات مهمة توحي بأنها كانت المصدر الأساسي لغيرها من المؤلفات التاريخية المعاصرة، ومن الأمثلة على ذلك؛ ما أورده أحمد شلبي في **أوضح الإشارات**، بإيجاز، عن قيام إبراهيم باشا باغتيال كاتب ديوان الروزنامة مصطفى بن سهراب بعد رجوعه من اسطنبول سنة 1668م، معللاً ذلك بأنه قد ورد ومعه خط شريف بتفويضه: "الأمور جميعها في أموال مصر، مصرفها وإيرادها".[145] وترد رواية يوسف الملواني بصورة أكثر إيجازاً حيث يذكر قيام السلطان بطلب ابن سهراب دون أن يذكر تفاصيل رجوعه واغتياله فيما بعد.[146] وبالمقارنة مع هذين المصدرين ينفرد علي بن رضوان بذكر تفاصيل ما أمر السلطان العثماني باستحداثه في مصر لدى عودة ابن سهراب ويذكر أن الذي سعى في قتله هو كيخية الباشا وليس الباشا نفسه، مفصلاً السبب في ذلك بقوله:

"وفي 8 شهر ربيع الأول سنة 1088 حضر ابن سهراب أفندي من عند السلطان، وقد بلغ الباشا خبر ما عمل في اسطنبول، قيل إنه جاء بصحبة أمر شريف بأن مال الغربية والمنوفية تضبط إلى الخزينة لا تطلب إلا منه دون الباشا، ولم يتباطأ الباشا منها بشيء جملة كافية، الممالك وأمور ما يتعلق إلى الدولة الشرعية لا تطلب إلا منه، فلما سمع كتخدا الباشا بذلك، فعند حضور المذكور بالخانكيه بات بها

---

[143] P.M. Holt; '*The Career of Küçük Muhammad (1676-94).*' In P.M. Holt (ed.), **Studies in the History of the Near East**, London, 1973, p.p. 231-251.

[144] P.M Holt; '*Ottoman Egypt (1517-1798): an Account of Arabic Historical Sources*.' In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt**, London, 1968, p.p. 3-12.

[145] أحمد شلبي، **أوضح الإشارات**، مصدر سابق، ص.ص 163-165.

[146] يوسف الملواني، **تحفة الأحباب**، مصدر سابق، ص 103.

وأرسل أسبابه إلى منزله، وفي يوم تاريخه أرسل كتخدا الباشا شخصاً من جماعته وأرغبه بالأموال وأدخل عليه السم ساعيه، فما أصبح إلا وقد توفي إلى رحمة الله تعالى سنة 1078 بالخانكيه".[147]

ويظهر لنا مدى دقة مصنف الزبدة واهتمامه بالتفاصيل في تتبعه لقصة كوشك محمد منذ نفيه إلى قبرص سنة 1680، وحتى مقتله سنة 1694، حيث ينفرد بذكر تفاصيل عن هذا القائد العسكري لا يمكن العثور عليها في المصادر الأخرى التي تناولت تلك الفترة، فيقول:

" وفي 22 شهر تاريخه قامت الانكشارية على كوشك محمد وأرادوا قتله فهرب إلى باب العزب فقفلوا باب السلسلة ولم يسلموا فيه، ثم ثاني يوم حضر بيرلري بنفيه إلى جزيرة قبرص فنزلوا به جماعة كثيرة من طائفة العزب وأرسلوه هو وكور عثمان إلى قبرص".[148]

ثم يتتبع عودته بعد ذلك بست سنوات من المنفى سنة 1686م، حيث تدرج في سلسلة من المناصب العسكرية إلى أن تمكن من استعادة سيطرته على فرقة الانكشارية سنة 1691م، فيشير ابن رضوان إلى ذلك بقوله: "طلع كوشك محمد وملك الباب بمعرفة من يعلمه الله وقفل الباب، وأرسل إلى اختيارية السبعة أوجاقات، وكانوا في الديوان فحضروا له بالباب واتفقوا معه أن يرفع الحمايات جميعاً، وجميع ما يتعلق ببلك الانكشارية منه والعزب من المناصب بثغر دمياط ورشيد بولاق وغيره".[149] وبعد سيطرته على الفرقة الأكبر والأكثر نفوذاً في الحامية العثمانية بمصر، شرع كوشك محمد باتخاذ إجراءات لضبط الأمور المالية، عن طريق منع الجند من فرض حمايتهم على التجار وتقرير رسوم غير قانونية عليهم نظير إعفائهم من ضرائب السلطة المركزية، مما دفع الجنود المتضررين من هذه الإجراءات لإثارة الفتن وبذل العديد من المحاولات لاغتياله، حتى تحقق لهم ذلك سنة 1694م، فيتحدث المصنف عن ذلك بقوله:

"وفي 23 شهر المحرم سنة 1106 ركب كوشك محمد وجماعته وهو طالع إلى الباب على جاري عادته، فبينما هو بخط الصور[150] تجاه الجامع المطل على جادة الحطابة وإذا بشخص قاعد في شباك الجامع، فرماه ببندقية جاءت في صدره وخرجت من جنبه الثاني، فوقع من على حماره ميتا رحمة الله عليه وعلى أموات

---

[147] علي بن رضوان، **زبدة الاختصار**، مصدر سابق، ص 32.

[148] المصدر نفسه، ص 37.

[149] المصدر نفسه، ص 51.

[150] كذا في الأصل، والصحيح: السور.

المسلمين جميعاً، وتفرقت جماعته ولم يبقى إلا حماره، وحمله على حماره وأتى به إلى منزله ميتاً، ولم يعلموا قاتله من هو، ولما قتل كوشك محمد في يومه انتقل منّاو أحمد كتخداه وصهره وكوشه يوسف إلى بلك الجراكسة، وثلاثة وعشرين نفراً من أصحابهم".[151]

وقد لاحظ هولت بأن ما تقدمه الزبدة من معلومات حول كوشك محمد لا تضاهى مع أي مصدر آخر من حيث تفاصيلها وأهميتها في استقصاء جذور الصراع بين الفرق العسكرية بمصر وأثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية فيها خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر.[152]

كما يمكن ملاحظة الفارق في تغطية أحداث تلك الفترة في **زبدة الاختصار** بالمقارنة مع المصادر الأخرى، وذلك لدى الحديث عن قيام رجال الباشا بقتل أحد مشايخ المتصوفة في الديوان العالي سنة 1698م، حيث يكتفي شلبي والملواني بذكر كرامات الشيخ، ومن ثم قيام الجند بقتله في القلعة بسبب: "تجمع الناس حوله"،[153] في حين يقدم علي بن رضوان معلومات أكثر دقة، فيذكر سبب قتله فيما يلي:

"وفي سلخ شهر جماد الآخر سنة تاريخه، ظهر بالرميلة رجل من فقراء الصعيد يدعى الشيخ محمد العليمي، فوقف بالرميلة، بظاهر القهوة تجاه سبيل المؤمنين على إحدى رجليه ليل ونهار، مع ملازمته على الصلوات الخمسة في أوقاتها، فتسامعت به جميع الناس، وأتوا إليه من كل جهة حتى امتلأت الرميلة من جموع الناس الكثيرة، من رجال ونساء وغلمان وأعيان وفقراء وغيرهم، حتى كاد أن يكون مفسدة بسبب جمع الناس، فمكث بعض أيام على بعض رجليه واحدة بواحدة، ثم بعد ذلك حفروا له حفرة في المحل الذي وقف فيه ونزل بها وغطوه بالأخشاب، واستمر على ذلك إلى يوم الثلاث المبارك وردت مراكب من بلاد الصعيد إلى بولاق، فيهم وسوقات تمر بلح من بلاد الواح، ثم ورد خبر خلفهم عرض من عبد الرحمن بيك حاكم ولاية جرجة، إلى الوزير حسين باشا يخبره أن البلح الذي في وسق المراكب حضر ببولاق فإن المغاربة نهبت نواحي الواح وأخذوه منها، وأرسلوه بيعوه في بولاق، ففي ساعة تاريخه أرسل الوزير جرج على المراكب وأخذ الثمن بالميري

---

[151] المصدر نفسه، ص 55.

[152] P.M. Holt; '*The Career of Küçük Muhammad (1676-94).*' In P.M. Holt (ed.), **Studies in the History of the Near East**, London, 1973, p.p. 231-51.

[153] انظر علي سبيل المثال: أحمد شلبي، **أوضح الإشارات**، مصدر سابق، ص.ص 203-204. ويوسف الملواني، **تحفة الأحباب**، مصدر سابق، ص 120.

فجاءت الجماعة إلى الشيخ محمد المذكور، أصحاب المراكب وقالوا للمذكور تشفع لنا عند الباشا في إفراج ذلك التمر لأننا ناس متسببين وشريناه بثمن معلوم، فعند ذلك كتبوا قصة للوزير على لسان الشيخ محمد المذكور، ولموا جماعة كثيرة من ذلك الجمع الكثير، وطلعوا إلى الديوان بالطبول والزمور فقال الباشا ما هذا، فعند ذلك جابوا له الورقة فقرأها، وحصل عنده غيظ وحدة زايدة، وقال ما هذا الشيخ الذي يتشفع في أموال المفاسيد المذكورة؟ فقالوا له الشيخ الذي ظهر في الرميلة من مدة أربعة أيام، وهذه جماعته الذين يشددوا على الناس ويكذبوا ويقولوا الشيخ له كرامات من غير أصل، فعند ذلك أمر الوزير الوالي بأن يرمي رقاب الناس الذين حضروا من توابع الشيخ وهم ثلاثة نفر وجميع الجمع هرب بطبولهم، ثم أمر الوالي بإحضار الشيخ محمد المذكور، فجاء به الوالي إلى حوش الديوان فضربه شخص بسكين في بطنه، وآخر في جنبه ثم قطعوا رأس الشيخ المذكور، وأخذوه ونزلوه إلى مغسل السلطان وغسلوه وكفنوه وصلوا عليه الناس، ثم دفنوه بجوار السيدة نفيسة عمت بركاتها، ورحمة الله عليه وعلى جميع أموات المسلمين يا رب العالمين".[154]

ويمكن أن نلاحظ في هذا النص دقة الوصف واهتمام المصنف بذكر التفاصيل التي تغفلها المصادر الأخرى، ولكنه وبالرغم من الأهمية البالغة لهذا المخطوط فإن المتتبع لما ورد فيه من مادة مفصلة يمكنه الاستنتاج بأن علي بن رضوان نفسه قد اعتمد على مصادر أخرى أكثر تفصيلاً منه في سرد الأحداث التي وقعت خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي؛ فقد لاحظ هولت بأن أثر كتاب إبراهيم الصوالحي: **تراجم الصواعق في واقعة الصناجق**، يظهر بوضوح على مصنف الزبدة لدى تناوله لأحداث سنة 1071هـ/1660م،[155] حيث يتتبع ابن رضوان نفس النسق التاريخي الذي يسلكه الصوالحي.[156] والحقيقة هي أن **تراجم الصواعق** ليس الكتاب الوحيد الذي يظهر تأثيره بصورة مباشرة على ما كتبه ابن رضوان، فقد عمد أيضاً إلى نقل وقائع عديدة من تاريخ محمد بن محمود دون الإشارة إليه. وقبل الحديث عن العلاقة بين هذين المصدرين لا بد من إلقاء نظرة على تاريخ محمد بن محمود وأهم المواضيع التي يتناولها.

---

[154] علي بن رضوان، **زبدة الاختصار**، مصدر سابق، ص 76.

[155] إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي، **تراجم الصواعق في واقعة الصناجق**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1986.

[156] Holt, P.M, **Studies in the History of the Near East**, Frank Class, London, 1973, p.155.

ب- تاريخ محمد بن محمود، ابتداء من وقعة الضرب (1076-1113هـ/1665-1701م)

يمكن العثور على نسخة من هذا المخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم (2269 تاريخ)، وهو ضمن كتابين آخرين في مجموعة واحدة تقع في 244 ورقة (448 صفحة، حجم الصفحة 17سم×12سم)، تحتوي الصفحة الواحدة على حوالي 17 سطراً. وقد أثار هذا المخطوط اهتمام المؤرخ الكبير عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم الذي كتب عنه في عدة مواضع، وذهب إلى أن مصنف **تراجم الصواعق** - إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي- قد ألحق بمؤلفه بعد الباب الثاني تواريخ أخرى هي:

1- تاريخ سيدي علي أبو الحسن وفا في قتل الفقارية.

2- تاريخ وقعة الضرب في شهر صفر 1076هـ/أغسطس 1665م.

3- تاريخ الشيخ محمود (ابن محمود) عن أحداث سنة 1080هـ/1669- إبريل 1670م.

4- تسجيل الصوالحي الخاص لأحداث التاريخ المصري حتى توقفه عن التدوين سنة 1113هـ/1701م، معلقاً على ذلك بقوله: "كما أننا نستطيع أن نؤكد أنه قد عاش النصف الثاني من القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر حيث أنه لم يتوقف عن الكتابة إلا في عام 1113هـ/1701م".[157]

ولكن القراءة المتأنية للمخطوط تدفعنا للاختلاف مع د. عبد الرحيم في نسبة العمل الأخير إلى الصوالحي، والأرجح أن المخطوط يتضمن ثلاثة أعمال فقط، وهي على النحو التالي:

1- تاريخ إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي في واقعة الصناجق سنة 1071هـ/1660م، (يقع في 54 ورقة).

2- تاريخ الأستاذ سيدي علي أبو الحسن الوفائي في قتل الفقارية ابتداء من جماد الثاني سنة 1071هـ/فبراير 1661، حتى سنة 1076هـ/1665م، (يقع في 18 ورقة).

3- تاريخ محمد بن محمود ابتداء من وقعة الضرب في شهر صفر سنة 1076هـ/أغسطس 1665م، وحتى شهر ربيع الأول سنة 1113هـ/أغسطس 1701م، (يقع في 172 ورقة).[158]

---

[157] إبراهيم الصوالحي، **تراجم الصواعق**، مصدر سابق، ص.ص 10- 14.

[158] وذلك بخلاف ما ذكره عبد الرحيم في نسبة الجزء الأخير من المخطوط للصوالحي حيث يبرر وجود نقص في نسخة دار الكتب عن النسخ الأخرى التي عثر عليها في المكتبات الوطنية

والمتتبع لما ورد في القسم الثالث من المخطوط (والذي يستمر طوال الفترة 1076-1113هـ/1665-1701م) يستطيع أن يجزم بأن المؤلف هو محمد بن محمود، وليس الصوالحي كما ذكر عبد الرحيم، حيث يستهل ابن محمود تاريخه ابتداء من وقعة الضرب بكلمة: "نقول..." والتي تؤكد تأليفه لهذا العمل،[159] ويستمر بعد ذلك حتى يذكر أبياتاً لوالده (الشيخ محمود) عن هذه الأحداث والتي يقول فيها:

"وأنا محمود ونظمي قد علا بين خط سطور أو كتب
أرصد الشارق في تشريقه وأرا عليه إذا ما قد غرب".[160]

ثم يذكر قصيدة أخرى لوالده (الشيخ محمود) نظمها في مناسبة تزيين مصر احتفالاً باسترجاع العثمانيين لقلعة كانديه بجزيرة كريت سنة 1080هـ/1669م، ويتبعها مباشرة بأبيات من تأليفه قائلاً: "وقال ابن محمود وهو كاتب هذا التاريخ".[161]

ومما يؤكد عدم صحة نسبة العمل الأخير من المخطوط للصوالحي هو وجود فروقات كبيرة بين ما كتبه إبراهيم الصوالحي ومحمد بن محمود، حيث يظهر لدى الأول ثقافة دينية واضحة يحاول من خلالها استخلاص الدروس والعبر من قصة واقعة الصناجق، ويحرص على إبداء وجهة نظره في الأحداث التي يدونها، أما

بميونيخ وباريس، بقوله: "ونرى أن السبب في هذا النقص، أن المؤلف بعد أن وضع مؤلفه في عام 1071هـ/1660م، وفرغ منه على الصورة التي رسمها في المقدمة كما هو واضح من النسخ الكاملة لهذا المخطوط، والتي نص فيها على الفراغ منه، وطال به العمر بعد ذلك، فأراد أن يخص الصراعات السياسية بين الصناجق، فجمع التواريخ السابقة الذكر دون أن يجري تعديلاً على ما ذكره في المقدمة، ولم ير داع لتسجيل أحداث واقعة محمد بيك السابقة على أحداث 1071هـ/1660م، فأهملها وأهمل الخاتمة، وخصص هذا المجموع لتسجيلاته الخاصة بالفترة 1071هـ/1660م، والتواريخ الأخرى التي ضمها إلى مؤلفه حتى توقفه عن الكتابة يوم السبت 22 ربيع الأول 1113هـ/27 أغسطس 1701م"، المصدر السابق ص.ص 11-12. وما ذكره عبد الرحيم هو افتراض تدحضه المعلومات الواردة في ثنايا الجزء الثالث من هذه المجموعة، والذي يمتد عبر 172 ورقة (344 صفحة) ترد فيها إشارات عديدة إلى أن تاريخ الفترة 1076- 1113هـ/1665 -1701م، هو من تأليف محمد بن محمود، وليس من تأليف الصوالحي، الذي نص على الفراغ من عمله سنة 1071هـ/1660، وليس هناك أي دليل على أنه استأنف الكتابة بعد ذلك العام.

[159] تاريخ محمد بن محمود، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (2269 تاريخ)، ص 636. والجدير بالذكر أن ترقيم صفحات المخطوط يبدأ من صفحة 492 وهي صفحة الغلاف لكتاب واقعة الصناجق، وينتهي عند صفحة 980، وبذلك يكون عدد الصفحات 488 صفحة (244 ورقة).

[160] المصدر نفسه، ص 644.

[161] المصدر نفسه، ص.ص 682-684.

تاريخ ابن محمود فإنه يتسم بركاكة واضحة في الأسلوب ولا يبدي المصنف اهتماماً كبيراً في التعليق على الأحداث أو توظيفها لخدمة غرض ديني أو سياسي، حيث نلاحظ استمرار هذا النسق في المخطوط ابتداء من أحداث سنة 1076هـ/1665م وحتى توقفه عند أحداث سنة 1113هـ/1701، دون أي انقطاع في النص أو تغير في الأسلوب، ولا يظهر أثناء ذلك أي أثر للصوالحي في التأريخ لتلك الفترة. ويبدو من الواضح كذلك أن المخطوط قد كتب بخط ناسخ أغفل كتابة اسمه وتاريخ الفراغ من تدوين هذه النسخة، حيث ترك بعض الفراغات في النص وأشار إليها في الهامش بقوله: "بياض بأصله".[162] وينتهي المخطوط فجأة عند نهاية أحداث مقتل عبد الرحمن بيك حاكم جرجة سنة 1113هـ/1701، بقول المصنف: "والله أعلم بغيبه وأحكم، وإليه المرجع والمآب".[163]

أما المصنف لهذا التاريخ وهو محمد بن محمود فإنه قد أغفل الترجمة لنفسه، ولم يورد أي معلومة يمكن أن تساعد في التعرف على شخصيته أو خلفيته العلمية أو مجال عمله آنذاك، والمعلومة الوحيدة التي يمكن الاستئناس بها هي أبيات الشعر التي نسبها لوالده – الشيخ محمود- وبعض الأبيات التي نسبها أيضاً لنفسه وتتسم بالركاكة ولا تدل على أن المؤلف قد كان على مستوى علمي يمكن أن يرقى به إلى فئة العلماء بمصر. وبالرغم من دقة ما يذكره المصنف من مادة حول الأحداث التي وقعت بمصر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر إلا أنه لا يشير إلى نفسه أو إلى المصادر التي اعتمد عليها، بل يبدأ كل حدث بقوله: "وقيل" أو: "على ما قيل" دون أن يعرّف بذلك المصدر، أما إذا عجز عن معرفة سبب وقوع بعض الأحداث فإنه يعلق قائلاً: "لم أقف على سببها"،[164] ومع ذلك فإن ما يقوم ابن محمود بوصفه من مواقع وأحداث تدل على أنه كان موجوداً طوال فترة تدوينه لها، فهو يستخدم كلمة "الآن" إشارة إلى معاصرته للحدث، فيتحدث عن تولي عبد الله بن هاشم بمكة قائلاً: "واستمر إلى الآن سلطاناً"،[165] كما ترد كلمة "حالاً" في عدة مواضع للإشارة إلى أن الشخص المشار إليه لا يزال على رأس منصبه. كما أن المصنف يظهر دقة بالغة في تدوين الأحداث كما وقعت دون أن يتصرف بها تعليقاً أو تعليلاً، ويبتعد عن تضخيم الأحداث أو المبالغة في سردها، تاركاً لدى القارئ الانطباع بأنه كان قريباً من السلطة السياسية والإدارية، حيث يذكر نصوص بعض

---

[162] المصدر نفسه، ص.ص 764-766.

[163] المصدر نفسه، ص.ص 980.

[164] المصدر نفسه، ص 820.

[165] المصدر نفسه، ص 868.

الخطوط الشريفة الواردة من السلطان العثماني، والفرمانات الصادرة عن الباشا وبعض العرائض التي كتبها أهل مصر في مناسبات مختلفة بالنص قائلاً: "وهذا ما ذكر في العرض".[166]

وفي الوقت الذي لا يذكر فيه المصنف أي سبب واضح لكتابة هذا التاريخ فإن من الواضح أنه قد كرس شهادته التاريخية للحديث عن الأوضاع السياسية والإدارية في القاهرة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، حيث يتسم عمله بصبغة محلية تجعل من قلعة الجبل مركزاً للأحداث التي وقعت بالقاهرة دون الاهتمام بما وقع في الأقاليم، أو بذل أي جهد لترجمة الشخصيات السياسية أو الدينية التي يرد ذكرها، بل يولي جل اهتمامه لتدوين الأحداث السياسية التي وقعت في مصر خلال الفترة 1076-1113هـ/1665-1701م، فيذكر تاريخ تولي الباشوات في مصر وما وقع من أحداث خلال إقامتهم بها، كما يرصد بدقة بالغة حركة تعيين الصناجق وعزلهم في المناصب الإدارية بمصر، وخاصة مناصب القائمقامية والدفترادرية وإمارة الحاج وسرداري السفرات التي كانت تجهز لتعزيز الحملات السلطانية في حروب الدولة ضد أعدائها في الجبهة الأوروبية والفارسية، وكذلك سرداري التجريدات التي كانت تشن ضد البدو المتمردين في الأقاليم. كما يعد المخطوط مصدراً مهماً لتقصي جذور تأسيس بيوتات المماليك وانقساماتهم الداخلية وخاصة ما وقع في تلك الفترة من منافسة شديدة بين الفقارية والقاسمية، وانعكاس ذلك على الحامية العثمانية بمصر حيث كان لها أثراً واضحاً في حركة تعيين كبار العسكريين وعزلهم في الأوجاقات السبعة بمصر.

ويعرض المصنف كذلك للحديث عن أهم التطورات الاقتصادية، ومن ذلك تفصيل ما تسبب عن انتشار الأوبئة من ندرة البضائع في الأسواق المحلية وارتفاع أسعارها بصورة كبيرة، وما كان ينتج عن انخفاض مياه النيل من جفاف الأراضي الزراعية، وعجز السلطات المحلية عن دفع رواتب الجند والموظفين، ووقوع نقص في قيمة الخزينة السنوية التي كانت تدفعها مصر للسلطة المركزية في اسطنبول بالإضافة إلى تمرد العربان في الأقاليم وتأثير ذلك بصورة سلبية على نظام الالتزام بمصر، ويسجل كذلك ما كانت تشهده الأسواق المحلية بمصر من أزمات خانقة بسبب انتشار العملات المغشوشة وتوقف المعاملة في أسواق القاهرة، ويعلق على اهتمام

---

[166] المصدر نفسه، ص 937.

الباشوات باستتباب الأمور في الأسواق المحلية في عدة مواقع منها قوله عن علي باشا،[167] على سبيل المثال، أنه كان:

"حافظاً لكلام العربية، لا يتوقف في المحاليل بالعطية، وفي عشرين شهر ذي الحجة أطلق منادياً ينادي بعمارة المساجد وتبييضها وزخرفتها وتعمير القبور الداثرة كما فعل الوزير محمد باشا أبو النور، ومن زيادة تقيده أنه ركب يوماً من الأيام وهو يوم السبت رابع عشرين ذي الحجة وأخذ يؤكد على السوقة والبازرجية والبقالين والخبازين بتنظيف بضاعتهم".[168]

وبالرغم من تركيز ابن محمود على الأوضاع السياسية والإدارية بصورة رئيسة، إلا أنه يمكن العثور على مادة حول الأوضاع الاجتماعية بمصر من خلال تعليق المصنف على ما نتج عن التطورات الإدارية أو الاقتصادية، فيتحدث المؤلف على سبيل المثال عن انتشار الفقر في المجتمع المصري كنتيجة من نتائج عدم وفاء النيل، أو انتشار الأوبئة والطواعين وما تسببت به من وفاة عدد كبير من أهل القاهرة، كما يمكن العثور على مادة مهمة حول مكانة الأزهر وتأثير علماءه على الحياة السياسية والإدارية وقيامهم بدور الوساطة بين الشعب وبين السلطة الحاكمة، ومن ناحية أخرى فإن المصنف يهتم كذلك بتسجيل أهم الظواهر الطبيعية في زمنه، فيشير إلى هطول المطر وبعض الظواهر الفلكية كما يتحدث عن وفاء النيل وبلوغه النسبة التي تسمح بري الأراضي الزراعية.

ويمتاز تاريخ محمد بن محمود بإسهابه في ذكر أحداث النصف الثاني من القرن السابع عشر، واهتمامه بأدق التفاصيل بالإضافة إلى سعة اطلاعه مما يدفعنا للظن بأنه كان المصدر الرئيس لجميع من كتب بعده في أحداث تلك الفترة، ومن الأمثلة على دقة تدوينه للأحداث؛ ذكره للمزاد[169] الذي عقد في شهر محرم سنة 1099هـ/ نوفمبر 1687م لبيع مخلفات يوسف آغا آغات البنات بناء على أوامر من اسطنبول، فيذكر ما تم بيعه على النحو التالي:

---

[167] مدة ولايته: 23 ذو القعدة 1079- غرة ذي الحجة 1080هـ/24 إبريل 1669- 22 إبريل 1670م.

[168] المصدر نفسه، ص 670.

[169] عادة ما يقام المزاد في مصر لبيع حق التزام الأراضي والجمارك التي تنحل عن أصحابها لوفاتهم أو عزلهم، وكان مقر المزادات في الديوان العالي بالقلعة. ليلى عبد اللطيف، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، جامعة عين شمس، القاهرة 1978، ص 455.

"وثاني يوم تاريخه بيع بالديوان طناجر نحاس وصحون بغطاء وغلايات وصواني كبار وصغار، جميع ذلك نحاس جديد، بيعت الأقّة بستين نصف فضة بالديواني الشريفي، البندقي بمائة نصف فضة، والمحمدي بتسعين، والريال بخمسة وأربعين، والكلب بأربعين نصف، وأيضاً صحون مرطبان بثلاثين ألف، وثمانية عشر مملوكاً كل منهم بجميع ما يتعلق به من أسباب وسلاح، فواحد منهم أخذه مراد جاويش مستحفظان بتسعة عشر ألف نصف، وواحد أخذه حسين آغا باش طائفة المتفرقة بثمانية عشر ألف نصف، وأربعة أخذهم إبراهيم آغات العزب بخمسين ألف نصف فضة، والبقية أخذوهم المشترين ... وفي 13 شهر صفر حرجوا على البيوت واستقروا في المزاد ولم يباعوا لكونهم وقف المشار إليه، فبيع ناحية بوش وتوابعها بالبهنساوية بمائة كيس وخمسة آلاف نصف، وناحية الميمون بالولاية المذكورة باثنين وأربعين كيس، المشتري محمد كتخدا عزبان سابق، وناحية بنا وتوابعها بالولاية المذكورة بخمسة وسبعين كيس وخمسة عشر ألف نصف، المشتري مراد بيك مملوك أزبك بيك ... وفي ثالث عشرين شهر تاريخه بيع ناحية شبرا بابل بالغربية بستة وخمسين كيس، المشتري جاويش والسيد هاشم ملتزمين بالغربية، وناحية فدمين بولاية الفيوم بثلاثة وثلاثين كيس المشتري أحمد بيك خازندار قيطاس بيك، وحرجوا على البيوت بالديوان، بدلالة دلال البيوت عمارة محمد كتخدا الحبشلي، ووكالة وسبيل وسهريج وحوانيت وقهوة ووكالة بخط البرادعيين بالدرب الأحمر تحرر بستة على ستة عشر كيس على المشتري، وبيت سكن مصطفى بيك بالحبانية وبجنبه حمام وطابونه وغيره تحرر على المشتري بخمسة عشر كيس، وبيت سكن أحمد آغا الوكيل بالحبانية بالقرب من بيت مصطفى بيك المذكور على المشتري بتسعة أكياس ونصف، وبيت وحوانيت بالقرب من بيت المذكور بالحبانية على المشتري بسبعة أكياس".[170]

وبعد أن يسهب في ذكر الأراضي والبيوت وغيرها من الأملاك كالخيول التي بيعت في سوق الرميلة، يشير المصنف إلى أن مجموع ما بيع، باستثناء البيوت، بلغ 977 كيساً، بما فيها النقود التي وجدت عند أحمد آغا المتقدم ذكرها.[171] ويمثل هذا النص - الذي ينفرد به ابن محمود - أهمية كبيرة حيث يمكن من خلاله تصور كيفية إجراء المزاد الذي تتحدث عنه المصادر الأخرى باقتضاب، ويمكن من خلاله تصور مستوى الثراء الذي حازه الأغوات الذين كانوا يعينون باسطنبول كانعكاس واضح

---

[170] المصدر نفسه، ص.ص 754-756.

[171] المصدر نفسه، ص 758.

للنفوذ الذي بلغه الحريم في القصر السلطاني، كما أنه يعطي تصوراً عن كيفية سير نظام الالتزام وكيفية بيع الأراضي الزراعية وما يدفع عنها من محاليل[172] وكذلك عن مختلف أنواع الأملاك التي كانت تباع عادة في الديوان العالي وتحت إشراف الباشا حيث كانت تجمع هذه المبالغ وترسل بعد تسجيلها إلى السلطان في اسطنبول ليتصرف بها.

كما ينفرد تاريخ محمد بن محمود بتقديم معلومات لا يمكن العثور عليها في أي مصدر آخر عن الحامية العسكرية بمصر وإسهامها في الحملات التي كانت تجهزها السلطة المركزية في حروبها المختلفة، وخاصة منها في الجبهة الأوروبية، حيث حرص المصنف على ذكر عدد جنود الحامية المصرية المشاركين في هذه الحملات، ويمكن استخلاص أرقام مهمة عن أعداد الجنود المشاركين في السفرات وخاصة منها التي جهزت خلال سنة 1084هـ/1663م، وسنة 1093هـ/1682م، وسنة 1100هـ/1688م، وسنة 1106هـ/1694م، وإسهام كل فرقة من فرق الحامية العثمانية بمصر، والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:[173]

الفرقة	سنة 1084هـ/1663م	سنة 1093هـ/1682م	سنة 1100هـ/1688م	سنة 1106هـ/1694م
متفرقة	500	356	144	216
جاوشان	194	198	144	216
الجمليان	194	190	134	186
تفكجيان	140	164	124	156
الجراكسة	130	134	114	138
مستحفظان	1190	1100	880	1280
عزبان	570	610	460	438

[172] **المحاليل:** مفردها محلول وتعني التزام أو مرتب منحل عن صاحبه بالوفاة أو بأي سبب آخر، وترد في الوثائق "عن محلول فلان" ويقصد به الالتزام أو المرتب المنحل عن فلان. ليلى عبد اللطيف، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، مصدر سابق، ص 455.

[173] المصدر نفسه، ص.ص 688، 712، 786 و880.

المجموع	2918[174]	2752[175]	2000	2630[176]

وتتضاعف أهمية تاريخ ابن محمود بالنظر إلى اعتماده أسلوب التوثيق وتدوين الأرقام، دون التصرف بها أو إضافة تعليقاته أو وجهة نظره من الأحداث التي يسوقها، ومن هنا تنبعث أهمية هذا المخطوط الذي حرص مصنفه على تدوين نصوص الخطوط الشريفة والفرمانات والعرائض الشعبية المرفوعة، وبعض الأرقام المهمة عن الأوجاقات وإيرادات الأقاليم وغيرها من المادة التي لا يمكن العثور عليها في أي مصدر آخر، وقد يكون من المفيد بذل جهود علمية لاستخلاص مثل هذه الأرقام والتفاصيل الخاصة بالنظام الإداري بمصر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. فقد جاء هذا المخطوط المهم في مادته ليؤرخ لمرحلة لا يغطيها الأرشيف العثماني بمصر إلا بشكل جزئي ومحدود للغاية، وذلك لعدة أسباب منها؛ تعرض الديوان العالي لحريق أدى إلى إتلاف عدد كبير من دفاتره، كما أشار إلى ذلك أحمد شلبي ضمن أحداث سنة 1081هـ/1670م،[177] ثم تعرضت المزيد من هذه الدفاتر للتلف بعد ذلك بخمسة عشر عاماً نتيجة للأمطار الغزيرة التي هطلت سنة 1096هـ/1685م، فاخترقت سقف الديوان ووصلت إلى خزائنه فأتلفت الكثير من السجلات، حيث يعلق ابن محمود على هذا الحدث بقوله:

---

[174] كان السلطان قد أمر بإرسال ثلاثة آلاف للمشاركة في هذه الحملة المتجهة إلى المجر، وغالباً ما كان النقص يعوض عن طريق تجنيد عدد إضافي من الفلاحين أو العربان بأجور متدنية، وكانت السلطة المركزية تشدد على عدم إرفاق أي من هؤلاء ضمن الفرق العسكرية بسبب انعدام الخبرة العسكرية لديهم.

[175] كان العدد المطلوب في هذه الحملة هو ثلاثة آلاف مقاتل للتوجه مرة أخرى إلى بلاد المجر، ويشير المصنف إلى أنه قد تم تعويض النقص عن طريق إرسال أربعمائة نفر من الجبجية، والجبجية هي فئة من بلك المتفرقة يتزعمها جبه جي باشي، وهو الذي يشرف على صناعة البارود المطلوب لحفظ القلاع. مصطفى رمضان، **مصادر تاريخ مصر الحديث**، جامعة الأزهر، القاهرة 1983، ص 74.

[176] كان العدد المطلوب للمشاركة في هذه السفرة ثلاثة آلاف مقاتل؛ يرسل منهم ألف إلى جزيرة رودس، وألفان للمشاركة في الحملة التي يقودها الوزير الأعظم ضد المجر لاستخلاص قلعة دمشوار.

[177] أحمد شلبي، **أوضح الإشارات**، مصدر سابق، ص 170.

"وفي أواسط شهر بيع الأول سنة تاريخه نزلت رحمة من عند الله، ومكثت ثلاثة أيام تمطر حتى أنها خرقت بيوت مصر ونزلت على الخزائن بالديوان العالي وابتلت بعض دفاتر بالخزنة وبقوا ينشفوها البابيه في الديوان".[178]

ونتيجة لهذه الكوارث الطبيعية وغيرها من العوامل التي أدت إلى فقدان عدد كبير من سجلات الديوان العالي، فإن الباحث في وثائق مصر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر لا يستطيع أن يعثر إلا على كمية ضئيلة من هذه الدفاتر، ومن ذلك على سبيل المثال؛ عدم وجود أكثر من دفترين من دفاتر إيرادات ومصروفات خزينة مصر خلال الفترة 1650-1700م، وهما للسنوات 1094هـ/1682م، و111هـ/1699. ولعل الخسارة الأكبر كانت في فقدان دفاتر حسابات وزير مصر التي لا يمكن العثور إلا على دفتر واحد منها، وذلك لسنة 1110هـ/1689م. وهناك أمثلة أخرى لفقدان سجلات مهمة في دفاتر الروزنامة من رزق وجراية ومرتبات الوزراء والأوجاقات وغيرها من الدفاتر، ولذلك فإن الباحث لا يستطيع أن يحصل على سلسلة متكاملة من سجلات النصف الثاني من القرن السابع عشر، مما يدفعنا إلى الاعتماد بصورة أكبر على ما حفظته المخطوطات التاريخية في تلك الفترة وبالأخص منها كتب مدرسة الأجناد.

ومن خلال المقارنة بين **زبدة الاختصار** وتاريخ محمد بن محمود يتبين وجود علاقة قوية بين المصدرين اللذين يتوقفا عن تدوين الأحداث في نفس الفترة الزمنية، وتحديداً لدى الحديث عن مقتل عبد الرحمن بيك حاكم جرجة في شهر ربيع الأول 1113هـ/ أغسطس 1701م، وتدفعنا القراءة المتأنية للمصدرين إلى الاتفاق مع هولت في أن علي بن رضوان قد اعتمد بصورة أساسية على **تراجم الصواعق** لتدوين أحداث سنة 1071هـ/1660م، وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد استفاد بصورة كبيرة من مادة ابن محمود دون الإحالة إلى أي من هذين المصدرين، وقد كان اعتماد ابن رضوان على ما كتبه ابن محمود كبيراً إلى درجة تصل إلى حد التطابق في بعض الفقرات بالمقارنة بين النصين. ولكن هذا التشابه الكبير يجب أن لا يدفعنا للتقليل من قيمة كل من المصدرين، ففي مقابل التشابه في بعض مادة المخطوطين نلاحظ أن كلاً منهما قد انفرد بمادة مختلفة عن الآخر، ويمكن إيجاز أهم الفروقات بين **زبدة الاختصار** وتاريخ ابن محمود فيما يلي:

1- اختلاف واضح في منهج الكتابة التاريخية؛ فمصنف الزبدة يعتمد تعاقب سلاطين آل عثمان أساساً لتاريخه، ثم يذكر نبذة عن كل واحد من هؤلاء السلاطين،

---

[178] تاريخ محمد بن محمود، مصدر سابق، ص 777.

ويبدأ بعد ذلك بتعداد أسماء الباشوات الذين تم تعيينهم بمصر في عهد كل سلطان وما وقع من أحداث أثناء تواجدهم بمصر ، بينما لا يذكر ابن محمود السلاطين إلا عرضاً، وذلك بسبب اهتمامه بصورة أكبر بالأحداث التي وقعت بمصر وشخصياتها من صناجق وأغوات وعلماء.

2- يلتزم مصنف الزبدة بالاختصار في سرد الأحداث كما أشار إلى ذلك في مطلع كتابه، بينما يهتم ابن محمود بذكر التفاصيل، ويمكن توضيح ذلك من خلال المقارنة بين رواية ابن رضوان لما وقع لأحمد كيخيا[179] عقب وفاة إبراهيم باشا سنة 1079هـ/1668م، حيث قام الباشا الجديد بسجن الكيخيا ومطالبته بدفع جميع المستحقات المتعلقة على إبراهيم باشا، حيث يكتفي ابن رضوان بذكر القصة على النحو التالي:

"ثم تولى الوزير علي باشا أبو الرخا في 23 القعدة سنة 1079،[180] بموكب عظيم إلى أن طلع إلى الديوان، ثم في ثاني يوم أحضر أحمد كتخدا وعاقبه وطالبه بالميري فكلمه كلام بارد فرده بالسجن".[181]

أما ابن محمود فإنه يذكر نفس الحادثة بصور أكثر تفصيلاً، فيقول:

"ثم أمر [علي باشا] بإحضار أحمد كتخدا وناقشه بمطالبة مال الميري فأجابه بقول ركيك، فأمر بوضعه في البرج فاعترضوا له وقالوا: محله أقوى للمضايقة، فأمر بإحضاره ثم أنزله إلى محله، ثم أعرضوه كذا كذا مرة، وكل مرة أعظم من أختها وهو لا يقصر في الأجوبة، ثم أمر بحبسه وهي الحبسة الكبرى الذي صار فيها ضعيفاً مصفراً وغاصت عيناه وطال أنفه وخرجت أصداغه إلى برا، إلى يوم الأحد رابع شهر ذي الحجة ختام السنة المذكورة، وناقشه ثانياً وثالثاً وطلب من تحت الحساب مائتان كيساً وأربعة وعشرون كيساً، فطلب المهلة في ذلك أربعين يوماً، واقترض من حسن أفندي شهر حوالة عشرين كيساً، فدفع له أربعين كيساً وبخششها له".[182]

---

[179] **الكيخيا:** هو وكيل الباشا بمصر، ويطلق عليه أيضاً لقب الكتخدا، وقد أصبحت هذه الكلمة تطلق على كل من ينوب محل رئيس فرقة عسكرية أو منصب إداري. مصطفى رمضان، **مصادر تاريخ مصر الحديث**، جامعة الأزهر، القاهرة 1978، ص 83.

[180] مدة ولايته: 23 ذو القعدة 1079- غرة ذي الحجة 1080/ 24 إبريل 1669- 22 إبريل 1670م.

[181] علي بن رضوان، **زبدة الاختصار**، مصدر سابق، ص 34.

[182] تاريخ محمد بن محمود، مصدر سابق، ص.ص 668-669.

ففي حين يلتزم مصنف الزبدة بالاختصار في سرد الحادثة، يظهر في نص ابن محمود دقة التفاصيل والقدرة على التصوير الذي لا يقتصر على هذه الحادثة فحسب بل نراه من أهم سمات مادة هذا المخطوط.

3- ينفرد كل من المصدرين بالتركيز على أحداث مختلفة عن الآخر، والاهتمام ببعض الوقائع بصورة متباينة، حيث يمكن ملاحظة اهتمام ابن رضوان بالتفصيل الدقيق لدى سرد قصة كوشك محمد وكذلك لدى حديثه عن حملات أمراء المماليك ضد العربان خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر الميلادي، بينما ينفرد ابن محمود بتقديم تفاصيل دقيقة للغاية عن الأغوات بمصر، ويهتم كذلك بالحديث عن الأوضاع في الأزهر ودور علماءه في الأحداث السياسية التي وقعت خلال تلك الفترة.

4- وبالرغم من عدم إشارة مصنف الزبدة إلى كتابي **تراجم الصواعق** وتاريخ ابن محمود إلا أنه يحرص بصورة عامة على ذكر مصادره الأخرى، فيشير إلى من نقل عنهم الأحداث ويذكر بعض المصنفات التاريخية التي اطلع عليها كتاريخ ابن زنبل، بينما يقتصر ابن محمود في تدوينه لجميع الأحداث على استخدام عبارتي: "وقيل" و"على ما قيل"، دون أن يورد اسم من قال ذلك أو يحدد الجهة التي أخذ تلك المادة منها، وذلك على الرغم من أن المعلومات التي يوردها لا تدع مجالاً للشك بأن كان موجوداً أثناء وقوع العديد من هذه الأحداث.

ومن خلال هذه المقارنة بين زبدة الاختصار وتاريخ ابن محمود يمكن القول بأنه رغم التشابه بينهما إلا أن كلا العملين ينفردان بمادة مختلفة يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في توضيح الالتباس الذي شاب تاريخ مصر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث يتعين إجراء المزيد من الدراسات للمقارنة بين هذين المصدرين من جهة، وبين ما ورد في كتب يوسف الملواني وأحمد شلبي والدمرداش والجبرتي من جهة أخرى، وتحديد حجم المادة التي استفاد مها الكتاب المتأخرون في تدوين أحداث الفترة التي لم يعاصروها. ولا شك بأن نشر هذين المصدرين سيساعد على استكمال صورة المدرسة التاريخية المصرية في العصر العثماني، ويقدم مادة معاصرة أصيلة تؤرخ لأحداث النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي.

مصادر البحث:

1- إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي الحنبلي، **تراجم الصواعق في واقعة الصناجق**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1986.

2- أحمد الدمرداش، **الدرة المصانة في أخبار الكنانة**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1989.
3- أحمد شلبي بن عبد الغني، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة 1978.
4- عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، القاهرة 1904.
5- علي بن رضوان، **زبدة اختصار تاريخ مصر المحروسة**، مخطوط بمكتبة المتحف البريطاني، رقم:Add. 9972.
6- ليلى عبد اللطيف، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، جامعة عين شمس، القاهرة 1978.
7- ــ، **دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني**، مكتبة الخانجي، القاهرة 1980.
8- محمد أنيس، **مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني**، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة 1962.
9- محمد خليل المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، طبعت المجلدات الثلاثة الأولى من الكتاب في اسطنبول سنة 1873، ثم طبع المجلد الرابع في القاهرة سنة 1883.
10- محمد بن عبد المعطي الإسحاقي، **لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، القاهرة 1897.
11- محمد بن أبي السرور، "كشف الكربة في رفع الطلبة"، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **المجلة التاريخية المصرية**، العدد 33، سنة 1976.
12- مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع حسن آغا عزبان الدمرداشي، **تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة**، تحيق صلاح أحمد هريدي، دار الكتاب والوثائق القومية، القاهرة سنة 2002، وقد نشرت الطبعة الأولى من الكتاب في الاسكندرية سنة 1989.
13- مصطفى رمضان، **مصادر تاريخ مصر الحديث**، جامعة الأزهر، القاهرة 1978.
14- يوسف الملواني، **تحفة الأحباب بمن ملك مصر القاهرة من الملوك والنواب**، مخطوط رقم 5623 تاريخ، دار الكتب المصرية، القاهرة، وقد قام بتحقيقها ونشرها عبد الرحيم عبد الرحم عبد الرحيم.

المراجع باللغة الإنجليزية:

[1-] D. Crecelius; (ed.) **Eighteenth Century Egypt: An Account of Arabic Manuscript Sources**, Los Angeles, 1990.

[2-] ___, '*Ottoman Egypt (1517-1798): an Account of Arabic Historical Sources*.' In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt**, London, 1968, p.p. 3-12.

[3-] Holt, P.M, **Studies in the History of the Near East**, Frank Class, London, 1973, p.155.

4[-] ___, '*The Career of Küçük Muhammad (1676-94).*' In P.M. Holt (ed.), **Studies in the History of the Near East**, London, 1973, p.p. 231-251.